مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المبادرات الأفريقية لحل الأزمة السودانية

د. علي سعدي عبد الزهرة

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المبادرات الأفريقية لحل الأزمة السودانية

د. علي سعدي عبد الزهرة*

المقدمة

منذ بداية الأزمة السودانية تعددت المبادرات الإقليمية والدولية لحل المشكلة، إلا أن أغلب تلك المبادرات أخفقت في تحقيق نتائجها بسبب تعنت طرفي الصراع (الجيش– قوات الدعم السريع) ورهانهم على الحسم العسكري، لا سيَّما بعد أن دخلت الأزمة السودانية منعطفاً حرجاً وتفاقماً للأوضاع الإنسانية والأمنية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتصاعد حدة العنف القبلي وتدفقات اللاجئين، مما شكل ارتدادات خطرة على دول الجوار المباشر، لذلك حاولت منظمة (إيغاد)[1] عبر مبادراتها المتعددة بتسوية الأزمة بين الأطراف المتحاربة وإيجاد حل جذري للأزمة وإنهاء الاقتتال عبر نشر قوات عسكرية أفريقية بجعل الخرطوم منطقة منزوعة السلاح وفتح ممرات إنسانية، كما لم تتمكن منظمة الاتحاد الإفريقي في مسعاها نحو الحل السلمي بين أطراف النزاع برغم من مبادراتها ودعوتها بوقف إطلاق النار والعمل على عملية انتقال سلمي للسلطة للمدنيين، إلا أن قمة القاهرة لدول الجوار السودان أفرزت تجاوباً من قبل طرفي الصراع وقبولهم للمبادرة التي دعت إلى الوقف الفوري والمستدام لإنهاء الحرب، و أهمية الحل السياسي، وإطلاق حوار جامع للأطراف السودانية لبدء عملية سياسية شاملة تلبي طموحات وتطلعات الشعب السوداني، و الاحترام الكامل لسيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والحفاظ على الدولة السودانية ومؤسساتها.

أولاً: مبادرة منظمة إيغاد في حل الأزمة السودانية

منذ الإطاحة بحكم (عمر البشير) عام 2019، تحاول منظمة إيغاد تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف في السودان، وتسوية أزمة اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين بشكل يضمن الوصول في النهاية إلى حكم مدني في البلاد، ومنذ بداية الصراع العسكري بين الجيش

1. الهيئة الحكومية للتنمية هي منظمة شبه إقليمية في أفريقيا مقرها دولة جيبوتي، تأسست في عام 1996 فحلت محل السلطة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر التي أنشئت عام 1986، وكان إنشاء السلطة الحكومية عام 1986 هدفه مقاومة الجفاف والتصحر الذي كانت تعاني منه عدد من الدول الأفريقية مثل: جيبوتي، السودان، الصومال، كينيا، وغيرها.

* جامعة النهرين– كلية الحقوق.

وقوات الدعم السريع، طرحت منظمة إيغاد في 26 / نيسان 2023، مبادرة لتسهيل الحوار بين كافة الأطراف لإيجاد حل جذري للأزمة السودانية، وضمنت المبادرة هدنة لمدة (72) ساعة، وإيفاد ممثلين عن القوات المسلحة وقوات الدعم السريع إلى جوبا عاصمة جنوب السودان، وفي 12 حزيران أعلن الرئيس الكيني (وليام روتو) مبادرة منظمة إيغاد التي تتضمن لقاء بين رئيس مجلس السيادة السوداني (عبد الفتاح البرهان) وقادة دول جنوب السودان وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي، وتشمل المبادرة فتح ممرات إنسانية مع طرفي النزاع في السودان وإدارة حوار وطني بين قوى مدنية سودانية من أجل البحث في نهاية الأزمة الحالية، وقال نائب رئيس مجلس السيادة السوداني (مالك عقار) في قمة الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد): نريد إنهاء الحرب ووقف القتال، ونطالب بإيصال آمن للمساعدات الإنسانية.

اجتمع رؤساء دول وحكومات المجموعة الرباعية للإيغاد يوم 10 / تموز 2023 في أديس أبابا، لمناقشة تنفيذ خارطة طريق إيغاد للسلام في جمهورية السودان، وترأس الاجتماع رئيس جمهورية كينيا (وليام روتو) وحضر هذه القمة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا (آبي أحمد)، وممثلين عن دول المنظمة، فضلاً عن مفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، بالإضافة إلى ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، كما حضر الاجتماع (يوسف عزت) ممثلاً عن قوات الدعم السريع، وأعربت القوى المجتمعة عن قلقها إزاء تأثير الحرب الدائرة في جمهورية السودان التي أودت بحياة الآلاف حتى الآن وتشريد ما يقرب من (3) ملايين شخص، بما في ذلك (2,2) مليون نازح وحوالي 615 ألف لاجئ) عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة، وكذلك تصاعد النزاع والانتهاكات المتكررة لاتفاقيات وقف إطلاق النار المختلفة وانتشار العنف خارج الخرطوم إلى أجزاء أخرى من السودان خاصة في دارفور وكردفان حيث يتخذ أبعاداً عرقية ودينية مما يهدد بتعميق الصراع الاستقطاب في البلاد [2].

ودعا البيان الختامي لاجتماع اللجنة الرباعية لدول المنظمة الحكومية للتنمية (إيغاد)، الأطراف السودانية إلى وقف العنف فوراً وتوقيع اتفاق غير مشروط لوقف إطلاق النار، وأضاف البيان أن اللجنة قررت حشد جهود جميع الأطراف المعنية من أجل عقد لقاء مباشر بين قادة

2.igad, communiqué of the 1st meeting of the igad quartet group of countries for the resolution of the situation in the republic of sudan, monday 10th july 2023.

الأطراف المتحاربة، مشيراً إلى أن منظمة إيغاد ستبدأ على الفور وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي عملية تواصل بهدف تحقيق ذلك، وأبدى البيان الختامي قلق دول الوساطة بسبب تبعات الأزمة في السودان، ورحب بدور دول الجوار لا سيَّما باستقبال اللاجئين الذين فروا من القتال، وحذر البيان من أن الحرب توسعت وباتت تتخذ منحى عرقياً، ووافقت منظمة (إيغاد) على طلب عقد قمة لهيئة إقليمية أخرى هي القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا المكونة من (10) أعضاء للنظر في نشر محتمل لقوة شرق أفريقيا لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ودعت المنظمة الدول المجاورة لجمهورية السودان إلى تكثيف الجهود من أجل إيصال المساعدات الإنسانية واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل ورفع أي حواجز لوجستية أمام تسليم المساعدات الإنسانية بما في ذلك متطلبات التأشيرات والجمارك.

وقاطع الوفد الحكومي المتمثل بالجيش جلسة اجتماع منظمة إيغاد، احتجاجاً على رئاسة كينيا للجلسة ، وصرحت الخارجية السودانية بـ (إن وفد الحكومة لمحادثات اللجنة الرباعية في أديس أبابا اشترط إزاحة كينيا عن رئاسة اللجنة قبل المشاركة في المحادثات)، وقالت وزارة الخارجية السودانية في بيان: إن حكومة السودان أرسلت الوفد لإثبات جديتها في التواصل مع المنظمات الإقليمية، واتساقاً مع قناعتها بأن (الحرب لا يجب أن تكون سبيلاً لتحقيق الأهداف) وأضاف البيان (للأسف اتضح أن رئاسة اللجنة الرباعية لم يتم تغييرها، علماً أن الحكومة طالبت منذ قمة جيبوتي بتغيير رئاسة الرئيس (ويليام روتو) رئيس كينيا للجنة، لكن لم تتم الاستجابة لوفدنا)، وتتهم الحكومة السودانية (روتو) بأنه منحاز لقوات الدعم السريع التي تحارب الجيش، وفي المقابل انتقدت قوات الدعم السريع مقاطعة وفد الحكومة لاجتماع اللجنة الرباعية، وقالت في بيان: (تفاجأنا بمقاطعة وفد القوات المسلحة للجلسة الأولى بذرائع واهية غير موضوعية رغم وصوله لأديس أبابا)، وأضاف البيان (هذا التصرف غير المسؤول يكشف بوضوح ما ظللنا نؤكده، إن القرار داخل المؤسسة العسكرية مختطف، وإن هناك مراكز متعددة لاتخاذ القرار بداخلها تسعى لإطالة أمد الحرب وعرقلة المساعي الحميدة كافة التي يبذلها أشقاء وأصدقاء السودان في محيطه الإقليمي والدولي)[3].

3. صحيفة الشرق الأوسط، «الإيغاد» تدعو الأطراف السودانية لتوقيع اتفاق «غير مشروط» لوقف النار، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com، 10/7/2023.

وأعلنت وزارة الخارجية السودانية رفضها نشر أي قوات أجنبية في البلاد، مؤكدة أنها ستعدها قوات معتدية، مستنكرة التصريحات التي أدلى بها الرئيس الكيني (ويليام روتو)، ورئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) بخصوص الأزمة في السودان، وعدتها مساساً مرفوضاً بسيادة الدولة السودانية، وقالت الخارجية في بيان يوم 11/ 7 /2023، إن حضور وفد السودان إلى أديس أبابا قبل بداية الاجتماع، وتواصله مع الجهة المنظمة، يؤكدان رغبة السودان الصادقة في إيجاد حلول للأزمة، وأوضحت أن ما ورد في بيان اللجنة الرباعية لمنظمة إيغاد (المعنية بالسلام في القرن الأفريقي) بخصوص غياب وفد الحكومة السودانية، غير دقيق ويجافي الواقع وأن المصداقية تقتضي الإشارة إلى عدم مشاركة الوفد بسبب اعتراضه على رئاسة الرئيس الكيني (ويليام روتو) للجنة الرباعي، وعبرت الخارجية السودانية عن دهشتها للتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) بأن هناك فراغاً في قيادة الدولة، ما يعني عدم الاعتراف بقيادة الدولة الحالية[4].

وقال بيان الخارجية السودانية: (تستنكر حكومة السودان دعوة رئيس الوزراء الإثيوبي لفرض حظر جوي ونزع المدفعية الثقيلة، خلافاً لمواقفه وتفاهماته المباشرة القائمة مع رئيس مجلس السيادة قائد الجيش (عبد الفتاح البرهان)، وأكدت الخارجية السودانية رفضها تصريحات الرئيس الكيني (ويليام روتو) التي كررها في المؤتمر الصحافي عقب اجتماعات اللجنة الرباعية، وعدَّ البيان تصريحات الرئيس الكيني ورئيس الوزراء الإثيوبي مساساً بسيادة الدولة السودانية وهو أمر مرفوض، وكان الرئيس الكيني (ويليام روتو) قال: (إن الوضع في السودان مقلق، ويتطلب حواراً جريئاً وشاملاً حول السلام، وقيادة جديدة) وأضاف خلال مؤتمر صحافي عقده يوم 10/7/2023 (إن الهجمات العرقية في دارفور تتصاعد نحو ارتكاب إبادة جماعية في الإقليم السوداني، مشيراً إلى أن الوضع في السودان يتطلب بشكل عاجل قيادة جديدة تكون قادرة على إخراجه من الكارثة الإنسانية)، وكذلك دعا رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) إلى (إجراءات فورية في السودان تشمل فرض منطقة حظر طيران ونزع المدفعية الثقيلة)، وأكد أن (السودان يعاني فراغاً في القيادة... مشدداً على ضرورة عدم الوقوف مكتوفي الأيدي لأن العواقب وخيمة عليه وعلى المنطقة)[5].

4. نقلاً عن محمد أمين ياسين، تصريحات قادة إثيوبيا وكينيا تثير غضب الخرطوم، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 16297، 12/7/2023.

5. نقلاً عن محمد أمين ياسين، مصدر سبق ذكره.

هدد السودان بالانسحاب من عضوية منظمة إيغاد احتجاجاً على تصريحات اللجنة الرباعية المنبثقة عن المنظمة والمعنية بالأزمة السودانية بشأن إرسال قوات أفريقية إلى السودان، وعدت الخارجية السودانية تصريحات الرئيس الكيني ورئيس الوزراء الإثيوبي غير مقبولة فيما يتعلق بوضع قوات شرق أفريقيا مستعدة[6]، وأن موقف وزارة الخارجية السودانية يقضي على مبادرة إيغاد بالفشل النهائي؛ لأنه يعكس نية (عبدالفتاح البرهان) في إزاحة كينيا من رئاسة اللجنة لصالح رئيس جنوب السودان (سلفا كير)، وأن (البرهان) يحرم مبادرة إيغاد من أي فرصة للنجاح، وأن رفض (البرهان) لاقتراح منظمة إيغاد على أنه تكتيك تأخير يهدف إلى منع القوى المدنية من أن تؤدي دوراً فعالاً في تسوية الصراع إذ يشتبه في وقوفها إلى جانب خصمه (حميدتي)، كما أن (البرهان) لن يقبل بحوار وطني بمشاركة قوى مدنية لا تشاركه رؤيته للانتقال السياسي[7]، وعبرت قوى الحرية والتغيير السودانية عن أسفها لقرار وفد الجيش السوداني عدم المشاركة في اجتماع اللجنة الرباعية لدول المنظمة الحكومية للتنمية (إيغاد) المعنية بحل الأزمة السودانية رغم وجوده في أديس أبابا، وقالت قوى الحرية والتغيير في بيان (إنها ترحب بتجديد وتأكيد المجتمعين من القوى الإقليمية والدولية في أديس أبابا على العمل على إنهاء الحرب وإشراك المدنيين)، وأضافت القوى أنها تدعم كل الجهود المبذولة من قبل السعودية وأميركا، الميسرين لمنبر جدة، ومبادرة إيغاد الهادفة لإنهاء الحرب في السودان[8].

وأثار قرار منظمة إيغاد حول بحث إمكانية نشر قوات احتياط شرق أفريقيا (إيساف) لحماية المدنيين في السودان المزيد من الجدل في ظل استمرار المعارك بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع، إذ صرح القائد السابق لقوات احتياط شرق أفريقيا (إيساف) اللواء (علاء الدين عثمان ميرغني) إن (مجموعة إيغاد ليست الجهة المخولة لمخاطبة قوات احتياط شرق أفريقيا للتدخل والانفتاح في السودان، وأكد أن الخطوة لا تتم إلا عبر مجلس الأمن والسلم الأفريقي، وإن تدخل قوات (إيساف) عادة ما يتم بطلب من حكومة الدولة المعنية أو بموافقتها أو عبر قمة تضم رؤساء

6. محرر موقع الراكوبة، السودان يرفض أي قوات أجنبية ويهدد بالانسحاب من "الإيقاد"، على الموقع الإلكتروني https:// www.alrakoba.net/31841365، 12/7/2023.

7. Seeking to preempt civilians' role, Burhan nips IGAD peace initiative in the bud, The Arab Weekly, London, On the website https://thearabweekly.com/seeking-preempt-civilians-role-burhan-nips-igad-peace-initiative-bud, 14/6/2023.

8. نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، «الحرية والتغيير» تأسف لقرار الجيش السوداني عدم المشاركة في اجتماع «الإيغاد»، على الموقع الإلكتروني https://aawsat.com، 10/7/2023.

الإقليم بحضور الدولة المعنية)، وقال: (إنه ليس هناك مجال للتدخل المباشر دون إذن أو موافقة حكومة السودان، إلا في حالات محدودة جداً لا تنطبق على الوضع الراهن)، وأكد (ميرغني) (أنه لن يسمح للسودان بالمشاركة، لكن بالمقابل يحق له رفض مشاركة قوات أي دولة ضمن تكوين البعثة إذا ما كانت هناك حجج منطقية وأسباب تتعلق بالحيادية، كما يجوز لحكومة السودان تكوين لجنة خبراء وطنية أو آلية تنسيقية للتعامل مع المهمة الأفريقية والتي ربما تسمح في هيكلها بتعيين عسكريين وطنيين كمراقبين حسب نوع المهمة وسيناريو التدخل)[9].

ثانياً: مبادرة منظمة الاتحاد الأفريقي لتسوية الأزمة السودانية

ألقت الأزمة السودانية الراهنة بعد اندلا ع القتال بين القوات المسلحة السودانية وبين قوات الدعم السريع بثقل إضافي على كاهل الاتحاد الأفريقي، الذي يواجه مزيداً من التحديات في قارة تنتشر فيها الاضطرابات والصراعات المسلحة، ومنذ اندلا ع الاشتباكات في السودان عقد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً طارئاً، دان خلاله بشدة المواجهة المسلحة المستمرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جميع أنحاء السودان، ودعا الطرفين إلى الوقف الفوري لإطلاق النار دون شروط، كما طالب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فقي) بمواصلة استخدام مساعيه الحميدة للتعامل مع أطراف النزاع من أجل تسهيل الحوار والحل السلمي للنزاع في السودان، وإلى إشراك الأطراف في وقف إطلاق النار[10].

وفي 28/5/2023 أعلن الاتحاد الأفريقي عن خارطة طريق تهدف إلى حل الأزمة السودانية، اشتملت على مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لحل النزاع، والذي خصص لمناقشة كيفية المساعدة في وقف الحرب المندلعة في السودان ومخاطبة الأزمة المتفاقمة فيه، وصدر البيان الختامي عن الاجتماع على مجموعة من العناصر وهي إنشاء آلية تنسيق لضمان تنسيق جميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، والتشديد على الوقف الفوري والدائم والشامل للأعمال العدائية، وضرورة الاستجابة الفعالة للقضايا الإنسانية، والتأكيد على ضرورة

9. نقلاً عن طارق عثمان، قائد «إيساف» السابق لـ«البيان»: نشر قوات في السودان من اختصاص مجلس الأمن الأفريقي، البيان، على الموقع الالكتروني، https://www.albayan.ae/world/arab/2023-07-13-1.4694648، 13/7/2023.

10. أسامة السعيد، أي دور منتظر لـ«الاتحاد الأفريقي» بالأزمة السودانية؟، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني، 23/4/2023، https://aawsat.com/home/article/4288876.

حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في السودان، والتطلع إلى قيام الدول المجاورة للسودان ودول المنطقة عموماً للقيام بالدور الاستراتيجي المنشود تجاه الأزمة، والعمل على استئناف عملية انتقال سياسي ذات مصداقية وشاملة، وتأخذ في الاعتبار الدور المساهم لجميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين السودانيين، وكذلك الموقعون على اتفاقية جوبا للسلام، تفضي إلى قيام حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية، وشدد البيان على الأهمية القصوى لعملية سلام واحدة وشاملة وموحدة من أجل السودان[11].

ومع استمرار اندلاع القتال وتصاعد الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم، تبنى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مقترحات الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق أفريقيا (إيغاد) بجعل الخرطوم منطقة منزوعة السلاح، إذ أعلن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأييده بالكامل منظمة (إيغاد) بشأن النزاع في السودان، وهي الخطة التي تدعو إلى أن تكون العاصمة الخرطوم منزوعة السلاح، وبوقف غير مشروط للأعمال العدائية وبدء عملية سياسية شاملة، وأكد مجلس السلم والأمن الأفريقي أن عملية سياسية تجمع أصحاب المصلحة الرئيسيون هي المخرج للأزمة، كما حذر من سماهم منتهكي القوانين الدولية لحقوق الإنسان في السودان من أنهم سيحاسبون على أفعالهم، وتدعو مقترحات (إيغاد) التي تبناها مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى خروج القوات العسكرية من الخرطوم مسافة (50) كيلومترا، ونشر قوات أفريقية لحراسة المؤسسات الاستراتيجية في العاصمة، على أن تقوم قوات الشرطة والأمن بتأمين المرافق العامة[12].

إلا أن مجلس السيادة السوداني رفض التجاوب مع الخطة نسبة لتعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي منذ تشرين الأول 2021 وعدم مشاورته، ما أدى إلى توتر في العلاقة بين الخرطوم ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فكي) الذي تتهمه مؤسسة الجيش بعدم الحياد وتبني أجندة جهات أجنبية تقف خلف قوات الدعم السريع، ووصف (مالك عقار) نائب رئيس مجلس السيادة المقترحات بأنها مبادرة للاحتلال وليس حل للأزمة، مؤكداً (رفض الحكومة أي

11. الشفيع خضر سعيد، الاتحاد الأفريقي وحرب السودان، القدس العربي، على الموقع الإلكتروني https://www.alquds.co.uk، 28/5/2023.

12. النور أحمد النور، بعد تبني الاتحاد الأفريقي خطة «إيغاد».. هل تتحول الخرطوم إلى عاصمة منزوعة السلاح؟، الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني https://www.aljazeera.net/politics، 27/6/2023.

مبادرة لا تحترم سيادة السودان وتتدخل في شؤونه الداخلية)[13]، وقال (غزالي عثماني) رئيس جزر القُمُر والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي: (إن الحرب في السودان خطيرة لأنها ستؤثر على قارة أفريقيا بأكملها، مضيفاً أنه على طرفي النزاع أن يعلما أنه لا منتصر في هذه الحرب مهما كانت النتائج، وأنه لا بد من إيقافها)، وقال (عثماني): إن اتصالات تجري مع طرفي الصراع رئيس مجلس السيادة (عبد الفتاح البرهان)، وقائد قوات الدعم السريع (حميدتي)، للعمل على إقناعهما بالتواصل والتفاوض المباشر، وتابع بأن الجميع واعٍ بأنه لا أحد يمكن أن يربح هذه المعركة، فحتى في حال توقفها فإن هناك من التداعيات ما يؤكّد ذلك، مشيراً إلى أن الاتحاد الأفريقي يعمل على لعب الدور المناط به من خلال دعم الحوار[14].

وأكد (بانكول أديوي) المفوض الشؤون السياسية في الاتحاد الإفريقي، (إن الاتحاد يتبنى خارطة طريق للتعاطي مع الأزمة السودانية) وقال: (إننا نؤكد على ضرورة إلزام الأطراف المتنازعة في السودان على الوصول لحل سياسي للأزمة دون اللجوء للعنف حفاظاً على مقدرات الشعب السوداني)، وتحدث (بانكول) إلى (إنه في الفترات الماضية تم التوصل إلى أكثر من هدنة لكن للأسف تعرضت معظمها للخرق)، وقال: (يجب على أطراف النزاع احترام الهدنة لعدم زيادة المعاناة بالنسبة للشعب السوداني الذي عانى كثيراً بسبب هذا النزاع المسلح، وشدد على أن استمرار هذا النزاع العبثي ليس في صالح أي طرف)، وقال: (لا حل عسكري لهذه الأزمة، وإنما الحل يكمن في التفاوض، والاتحاد الأفريقي مع هذا الاتجاه)، وأضاف (نحن نؤكد على أطراف النزاع ضرورة مراعاة ما يتعرض له المدنيون نتيجة لاستمرار المواجهات العسكرية التي أثرت على حياة ملايين السودانيين)[15].

وقال رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي (موسى فقيه) خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر (قمة دول جوار السودان) المنعقدة في القاهرة يوم 13/7/2023، (إن الأزمة السودانية تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإن مجموعة من العوامل السلبية داخلياً وخارجياً أدت إلى أمور سيئة منذ شهر تشرين الأول الماضي وحتى الآن بالسودان)، وأضاف (إنه تم وضع آلية مكونة

13. المصدر نفسه.

14. نقلًا عن الجزيرة نت، رئيس الاتحاد الأفريقي: الحرب في السودان تؤثر على القارة بأكملها ولا مجال لانتصار أحد طرفيها، على الموقع الإلكتروني 25/6/2023، https://www.aljazeera.net/programs.

15. نقلًا عن جمعة حمد الله، مفوض الاتحاد الأفريقي لـ «المصري اليوم»: «لا حل عسكري للأزمة في السودان»، المصري اليوم، على الموقع الإلكتروني 31/5/2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2899663.

من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع شركاء آخرين للوصول إلى اتفاقية سياسية في الوقت الذي ظهر فيه الصراع في السودان بين القوات التي تناحرت، مشيراً إلى أن الاتحاد الأفريقي طالب بوقف إطلاق النار بشكل سريع والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة بالسودان)، وأضاف (إن الآلية السياسية يجب أن تكون نابعة من الشعب السوداني والدولة السودانية دون أي تدخل... وأنه في 20 نيسان الماضي تم عقد اجتماع دولي رفيع المستوى بحضور كل الشركاء المعنيين، وتم خلاله المطالبة بالتعاون الملح لكل الجهات المعنية للوصول إلى حل).

وشدد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فقيه) على أنه يجب أن نركز بكل جدية على الجذور الأساسية للأزمة السودانية من أجل الوصول إلى حلول لها، مؤكداً أن الدور الذي تلعبه دول جوار السودان مهم جداً، مشيراً إلى أن الاتحاد الأفريقي تفاوض مع هذه الدول للوصول إلى حل من أجل التصدي لآثار هذه الأزمة وعلى رأسها لجوء مئات الآلاف من الفارين والهاربين الذين يتوقون إلى السلام، وتابع (كل منا يلعب دوره من أجل الحفاظ على السودان من الضياع)، وأكد أن الاتحاد الأفريقي جاهزيته للقيام بعمله، والجهات المعنية على أهبة الاستعداد للقيام بدورها، وطالب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بضرورة تنسيق الجهود مع المؤسسات الإقليمية ودول الجوار للسودان والعمل معاً في سيمفونية لمساندة السودان والحفاظ عليه من الضياع، مشدداً على أن الاتحاد الأفريقي جاهز للقيام بعمله وكل الجهات على أهبة الاستعداد للقيام بدورها.

ثالثاً: مبادرة قمة القاهرة لدول جوار السودان

استضافت القاهرة في 13 تموز 2023 قمة مصغرة تضم دول جوار السودان (ليبيا، تشاد، جنوب السودان، إريتريا، إثيوبيا، وأفريقيا الوسطى) لمناقشة الأزمة في السودان وإيجاد مسارات لتسوية الصراع، لإنهاء الصراع الحالي بين كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وتأتي أهمية الاجتماع في وقت تتفاقم فيه الأوضاع في السودان، إذ يحتدم الصراع بين طرفي الأزمة، وتترك آثار كارثية على الأوضاع الداخلية، فضلاً عن تأثيراتها الخارجية الممتدة، كما تأتي في وقت تخفق فيه مسارات ومبادرات التسوية، بما في ذلك الوساطات الإقليمية والدولية، إذ لم يلتزم أي من طرفي الصراع بالهدنة المأمول أن تكون مقدمة لتهدئة الأوضاع وبحث مخارج للأزمة، بعد ان أسفرت المحادثات التي عُقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية عن سلسلة من الهدنات لوقف إطلاق النار انتهكها الجانبان باستمرار، وهو ما دفع واشنطن والرياض لتعليق المحادثات والبحث

عن صيغة أكثر فاعلية للمفاوضات، وتخشى دول جوار السودان من أنّ الأزمة لم تعد داخلية بقدر ما أصبحت ترتبط بأجندات إقليمية ودولية تستهدف إحداث تغييرات جيوسياسية قد تطال دول جوار السودان بكاملها، حيث فتح الصراع الفرصة ليتحول السودان لينافس أجندات بين القوى الإقليمية والقوى الدولية المتنافسة، ومن ثم جاء اهتمامها بإيجاد مسارات للتسوية، ومن هذا المنطلق دعت القاهرة إلى بناء موقف موحد من جانب دول جوار السودان باعتبارها الأكثر ارتباطاً بالأزمة والأكثر تأثراً بها بل والأكثر تأثيراً عليها[16].

وإن قمة القاهرة جاءت بعد أن دخلت الأزمة السودانية منعطفاً حرجاً في ظل عدم الحسم العسكري، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وسيولة المشهد الأمني، واختلاط البعد القبلي في الصراع المسلح واتساعه، وتصاعد حدة العنف القبلي في إقليم دارفور، مما شكل ارتدادات خطيرة على دول الجوار المباشرة، بما في ذلك تأثير مضاعف للأزمات الإنسانية، وتصاعد تدفقات اللاجئين، وتفاقم الأزمات الأمنية، مع ارتفاع وتيرة القلق الإقليمي وحالة التأهب الأمني والترقب الحذر من مآلات الصراع، في ظل اختراق الهدنة المتتالية من طرفي الصراع مع تعقد مسارات الأزمة، لذلك تنعقد القمة لإيجاد تسوية سلمية عاجلة ووضع حد لتأثيرات الأزمة السلبية، وقد تسبب تعدد المبادرات المتنافسة في حدوث ارتباك حول كيفية إقناع الأطراف المتحاربة بالتفاوض، حيث اختلفت مواقف دول الجوار من الأزمة في شكل ترقب واستجابات حذرة، لتأتي قمة دول الجوار كمحاولة جادة لتقليل مساحة التباين في الرؤى بين دول جوار السودان والتوصل إلى حلول توافقية، وتنسيق وتوحيد كافة المبادرات والجهود السابقة من أجل صياغة رؤية مشتركة شاملة لتسوية الأزمة، والعمل على تقليل حدة تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في السودان، وتوفير الدعم وتسيير الجهود الإنسانية لاحتواء تدفقات اللاجئين والمتضررين من ويلات الصراع، والتوافق على آليات فعالة للتسوية بمشاركة كافة الأطراف[17].

وأكد (عبدالفتاح السيسي) خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن (مصر ستبذل كل ما في وسعها بالتعاون مع كافة الأطراف لوقف نزف الدم السوداني)، مطالباً الأطراف السودانية المتحاربة بـ(وقف التصعيد والبدء في مفاوضات لوقف إطلاق النار)، وقال (السيسي): (دول

16. صلاح خليل، قمة القاهرة لدول جوار السودان والبحث عن آلية جديدة لتسوية الصراع، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني 13/7/2023، https://ecss.com.eg/35086/.

17. نسرين الصباحى، استجابة إقليمية موحدة: مؤتمر قمة جوار السودان، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني 13/7/2023، https://ecss.com.eg/35091/.

جوار السودان تعد الأشد تأثراً بالأزمة والأكثر فهماً ودراية بتعقيداتها مما يتعين على دولنا توحيد رؤيتها ومواقفها تجاه الأزمة واتخاذ قرارات متناسقة وموحدة تسهم في حلها بالتشاور مع أطروحات المؤسسات الإقليمية الفاعلة وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية حفاظاً على مصالح ومقدرات شعوب دول الجوار)، وطرح (السيسي) تصور مصر لخروج السودان من مأزقه الراهن والتي ترتكز على مطالبة الأطراف المتحاربة بوقف التصعيد والبدء دون إبطاء في مفاوضات جادة تهدف للتوصل لوقف فوري ومستدام لإطلاق النار، ومطالبة كافة الأطراف السودانية بتسهيل كافة المساعدات الإنسانية وإقامة ممرات آمنة، لتوصيل تلك المساعدات للمناطق الأكثر احتياجاً داخل السودان، وإطلاق حوار جامع للأطراف السودانية بمشاركة القوى السياسية والمدنية لبدء عملية سياسية شاملة، فضلاً عن تشكيل آلية اتصال منبثقة من المؤتمر لوضع خطة عمل تنفيذية للتوصل إلى حل شامل للأزمة [18].

ونص البيان الختامي للقمة على ما يأتي [19]:

1. الإعراب عن القلق العميق إزاء استمرار العمليات العسكرية والتدهور الحاد للوضع الأمني والإنساني في السودان، ومناشدة الأطراف المتحاربة على وقف التصعيد والالتزام بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار لإنهاء الحرب، وتجنب إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب السوداني وإتلاف الممتلكات.

2. التأكيد على الاحترام الكامل لسيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتعامل مع النزاع القائم باعتباره شأناً داخلياً، والتشديد على أهمية عدم تدخل أي أطراف خارجية في الأزمة بما يعيق جهود احتوائها ويطيل من أمدها.

3. التأكيد على أهمية الحفاظ على الدولة السودانية ومقدراتها ومؤسساتها، ومنع تفككها أو تشرذمها وانتشار عوامل الفوضى بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة في محيطها، وهو الأمر الذي سيكون له تداعيات بالغة الخطورة على أمن واستقرار دول الجوار والمنطقة ككل.

4. أهمية التعامل مع الأزمة الراهنة وتبعاتها الإنسانية بشكل جاد وشامل يأخذ في الاعتبار أن

18. نقلًا عن الشرق الأوسط، قمة (جوار السودان): آلية وزارية لإيجاد (حل شامل)، لندن، العدد 16299، 14/7/2023.
19. نقلًا عن فريق المرصد المصري، البيان الختامي لقمة دول جوار السودان، المرصد المصري على الموقع الإلكتروني https://marsad.ecss.com.eg/78470/، 13/7/2023.

استمرار الأزمة سيترتب عليه زيادة النازحين وتدفق المزيد من الفارين من الصراع إلى دول الجوار، الأمر الذي سيمثل ضغطاً إضافياً على مواردها يتجاوز قدرتها على الاستيعاب، وهو ما يقتضي ضرورة تحمل المجتمع الدولي والدول المانحة لمسؤوليتهما في تخصيص مبالغ مناسبة من التعهدات التي تم الإعلان عنها في المؤتمر الإغاثي لدعم السودان.

5. الإعراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، وإدانة الاعتداءات المتكررة على المدنيين والمرافق الصحية والخدمية، ومناشدة كافة أطراف المجتمع الدولي لبذل قصارى الجهد لتوفير المساعدات الإغاثية العاجلة لمعالجة النقص الحاد في الأغذية والأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية، بما يخفف من وطأة التداعيات الخطيرة للأزمة على المدنيين الأبرياء.

6. الاتفاق على تسهيل نفاذ المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان عبر أراضي دول الجوار، وذلك بالتنسيق مع الوكالات والمنظمات الدولية المعنية، وتشجيع العبور الآمن للمساعدات لإيصالها للمناطق الأكثر احتياجاً داخل السودان، ودعوة مختلف الأطراف السودانية لتوفير الحماية اللازمة لموظفي الإغاثة الدولية.

7. التأكيد على أهمية الحل السياسي لوقف الصراع الدائر، وإطلاق حوار جامع للأطراف السودانية يهدف لبدء عملية سياسية شاملة تلبي طموحات وتطلعات الشعب السوداني في الأمن والرخاء والاستقرار.

8. الاتفاق على تشكيل آليه وزارية بشأن الأزمة السودانية على مستوى وزراء خارجية دول الجوار، تعقد اجتماعها الأول في جمهورية تشاد، لاتخاذ وضع خطة عمل تنفيذية تتضمن وضع حلول عملية وقابلة للتنفيذ لوقف الاقتتال والتوصل إلى حل شامل للأزمة السودانية عبر التواصل المباشر مع الأطراف السودانية المختلفة، في تكاملية مع الآليات القائمة، بما فيها إيغاد والاتحاد الأفريقي، وتكليف آلية الاتصال لبحث الإجراءات التنفيذية المطلوبة لمعالجة تداعيات الأزمة السودانية على مستقبل استقرار السودان ووحدته وسلامة أراضيه، والحفاظ على مؤسساته الوطنية ومنعها من الانهيار، ووضع الضمانات التي تكفل الحد من الآثار السلبية للأزمة على دول الجوار، ودراسة آلية إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الشعب السوداني.

وفي أحدث ردود الأفعال على القمة ونتائجها، أصدر مجلس السيادة بياناً ذكر فيه أن حكومة السودان ترحب بالمخرجات التي وصفتها بالهامة، والتي ترمي إلى استعادة الاستقرار والأمن في ربوع البلاد، وأشادت بدول الجوار التي أبدت مواقف داعمة لأمن واستقرار السودان والحفاظ على وحدته وسلامته وسيادته، ودعمها لشعب السودان لتجاوز هذه المحنة، وأكد البيان حرص حكومة السودان على العمل مع كل الأطراف الساعية لوقف الحرب وعودة الأمن والطمأنينة للسودان، كذلك أكد أن (القوات المسلحة السودانية مستعدة لوقف العمليات العسكرية فوراً إذا التزمت المليشيا المتمردة التوقف عن مهاجمة المساكن والأحياء والأعيان المدنية والمرافق الحكومية وقطع الطرق وأعمال النهب)، كذلك، أعلن مجلس السيادة التزامه ابتدار (المبادرة) حوار سياسي فور توقف الحرب، يفضي إلى تشكيل حكومة مدنية تقود البلاد خلال فترة انتقالية تنتهي بانتخابات يشارك فيها جميع السودانيين)[20].

وقال مستشار قوات الدعم السريع (أحمد عابدين): إن مخرجات قمة دول الجوار تجد الترحيب من جانبنا، وإنهم مستعدون لأي حوار وتفاوض في أي زمان ومكان، مشيراً إلى أن البيان الختامي حاول إيجاد صيغة توافقية بين الدول المجاورة والمحيط الإقليمي ككل، الذي تتباين رؤاه حول التعامل مع الموقف في السودان، وحاول البيان عدم إغفال المبادرات الأخرى، سواء السعودية الأميركية، أو مبادرة (إيغاد)، وكلها تحاول إيجاد صيغة لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين وحماية المدنيين، وأبدى عابدين تحفظه على بندين في البيان الختامي الأول يتعلق باقتراح حوار شامل بين أفرقاء الأزمة السودانية، مشيراً إلى أن ذلك البند سيستغله فلول النظام السابق لإيجاد موطئ قدم لهم في أي حوار، رغم أن الثورة السودانية رفضتهم واستثنتهم من أي مشاركة سياسية، أما البند الثاني فهو المتعلق بعدم التدخل الأجنبي في الشأن السوداني، معتبراً أن الفقرة ستفسر من قبل المجموعة نفسها بوجود دعم خارجي للدعم السريع، وهذا ليس صحيحاً، مؤكداً أن قوات الدعم السريع نفسها ضد أي تدخل في الشأن السوداني، ولا ترحب إلا بالمساعي الحميدة لتقريب وجهات النظر[21].

20. نقلًا عن عبد الحميد عوض، مجلس السيادة و»الدعم السريع» يرحبان بمخرجات قمة دول جوار السودان، العربي الجديد، على الموقع الإلكتروني 13/7/2023، https://www.alaraby.co.uk/politics.
21. المصدر نفسه.

الخاتمة

منذ بداية الأزمة السودانية حاولت منظمة إيغاد حل للأزمة السودانية عبر تقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع العسكري (الجيش- قوات الدعم السريع)، إلا أن تعنت الطرفين بحل الصراع عن طريق الحسم العسكري وتفاقم الأزمة الأمنية والإنسانية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتأثيرها على دول الجوار السوداني، دفع منظمة إيغاد إلى طرح مبادرة جديدة في 10 /تموز/ 2023، في أديس أبابا، تنص على وقف العنف فوراً وتوقيع اتفاق غير مشروط لوقف إطلاق النار، ودعوة الطرفين إلى الحوار المباشر، وإلى نشر قوة عسكرية إفريقية (إيساف) لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، إلا أن وزارة الخارجية السودانية أعلنت رفضها نشر أي قوات أجنبية في البلاد، مؤكدة أنها ستعدها قوات معتدية، وهددت بالانسحاب من عضوية منظمة إيغاد، وبالتالي، تمكن (البرهان) من أن يحرم مبادرة إيغاد من أي فرصة للنجاح، ومن أن تؤدي دوراً فعالاً في تسوية الصراع، كما فشلت منظمة الاتحاد الأفريقي من دعوة الطرفين إلى الحوار وإسكات البنادق، على الرغم من مبادراتها المتعددة التي تنص على وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين والبنية التحتية في السودان، وعلى ضرورة الانتقال السلمي للسلطة إلى المدنيين، إلا أن مجلس السيادة السوداني رفض التجاوب مع مبادرة الاتحاد الأفريقي نسبة لتعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي منذ تشرين الأول 2021، وتمكنت قمة القاهرة التي عقدت في 13 /تموز/ 2023، وتضم دول جوار السودان من تجاوب طرفي الصراع إلى المبادرة والتي نصت على عدم التدخل في الشأن الداخلي للسودان والاحترام الكامل لسيادته ووحدته، وعلى وقف فوري لإطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية، وعلى أهمية الحل السياسي إذا صدقت نوايا أطراف النزاع.